الاعتبارات الأساسية في الممارسة المهنية والتطبيقات العملية لمهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمع الليبي

■ د. طارق عبد الله التركي *

* قسم الخدمة الاجتماعية - كلية الآداب جامعة طرابلس

■ **ملخص:**

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الاعتبارات الأساسية في الممارسة المهنية والتطبيقات العملية لمهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمع الليبي، حيث إن معرفة الاعتبارات الأساسية أثناء الممارسة المهنية للتطبيقات العملية لمهنة الخدمة الاجتماعية من أهم عوامل تحقيق معايير التفوق العملي والتطبيق المهني السليم المعتمد من قبل معظم الخبراء والمتخصصين والباحثين في مجال الممارسة العامة للمهنة.

إن العمل وفق الأسس والقواعد المنهجية العلمية الحديثة التي حددتها واتفقت حولها الدراسات والأبحاث العلمية التي تناولت الممارسة العامة لمهنة الخدمة الاجتماعية، يؤكد اعتمادها على عدد من الطرق والأساليب العلمية التي تقوم على مجموعة من الاعتبارات الأساسية، ولذلك يجب الأخذ بها عند التطبيقات العملية المهنية، باعتبارها الدليل والإطار العام الذي تنطلق منه الممارسة المهنية.

وفي هذا البحث الذي يتناول الاعتبارات الأساسية في الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في المجتمع الليبي، من خلال معرفة الاعتبارات الأساسية أثناء التطبيقات العملية لمهنة الخدمة الاجتماعية التي تفرض ضرورتها وحتميتها في المنظمات والمؤسسات الاجتماعية والخدمية بمختلف تخصصاتها، وبصفة خاصة في ظل الأوضاع الراهنة التي يمر بها المجتمع، ومدى تزايد الحاجة إلى الخدمات الاجتماعية بمفهومها الحضاري

النموذجي الواسع على مستوى مختلف المؤسسات الليبية، الأمر الذي ينبئ بضرورة بيان الاعتبارات الأساسية التي يجب الأخذ بها أثناء التطبيقات العملية لمهنة الخدمة الاجتماعية في مختلف القطاعات الخدمية في المجتمع الليبي.

● **الكلمات المفتاحية:** الاعتبارات الأساسية في الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في المجتمع الليبي– التطبيقات العملية لمهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمع الليبي.

●■●

■ **مقدمة:**

تكافح المجتمعات الإنسانية بمختلف ثقافاتها وإيديولوجياتها من أجل بلوغ أعلى درجات الرقي والتقدم الإنساني في المعاملات والخدمات والإجراءات والتطبيقات العملية لإشباع احتياجات الأفراد والجماعات والمجتمع بأفضل الصور وأيسر السبل والطرق العلمية الحديثة والمتطورة التي تقلل من الوقت والجهد وتكلفة المال، ويعد كل ذلك من أهم المؤشرات التي تقاس بها درجات تطور وتقدم المجتمعات، والتنافس فيما بينها من حيث تقريب الخدمات الاجتماعية ونوعها وجودتها وسرعة الحصول عليها، من أجل تقديم أوجه الخدمة والرعاية الاجتماعية للمواطن ومساعدته في التغلب الصعوبات والتحديات التي تواجهه في معترك الحياة.

إن الخدمة الاجتماعية برؤيتها العصرية الحديثة، كمهنة إنسانية تواكب تطور المجتمع الإنساني وتسعى لخدمة الإنسان ورعاية شؤونه حيث بات من المؤكد أن الخدمات الاجتماعية التي تقوم على إقرارها الجهات التشريعية وتتولى تنفيذها الجهات التنفيذية وإيصالها إلى الشرائح والفئات المقرر لها الخدمة من أبناء المجتمع، وذلك عبر منظمات ومؤسسات متخصصة في مختلف المجالات والتنوعات الخدمية، لها دور فاعل في تحقيق آمال وتطلعات يسعى لها أفراد المجتمع.

ولما كانت الخدمة الاجتماعية المهنة الإنسانية المبنية على قواعدها وأساسياتها

ومبادئها التي تؤسس على احترام كرامة الإنسان ومساعدته في التغلب على ما يواجهه من صعوبات ومشكلات تعرقل تكيفه وإدماجه مع محيطه البيئي وتفاعله معه، والحفاظ على النسيج الاجتماعي للمجتمع وتماسك أركانه ضمن المتطلبات المهنية التي تعمل من خلالها مهنة الخدمة الاجتماعية، وذلك بهدف تمكين الأفراد والأسر والجماعات والمجتمع من التغلب على كافة التحديات التي تواجههم من خلال العمل بالأسس والقواعد المهنية المقننة بمختلف مستويات العمل المهني والممارسة المهنية التي تمكنها من خدمة شؤون المجتمع.

وعلى ذلك، فإن المجتمعات الإنسانية بمختلف ثقافاتها وأيديولوجياتها، تسعى جاهدة لبناء الأنساق والنظم التي تمهد إلى وضع السياسات المجتمعية العامة في مجالات العمل بمختلف التخصصات، وإقرار إستراتيجيات وخطط وبرامج حيوية وتنموية في المجتمع، وبما يحقق غاياته وأهدافه ونهضته، ورقي مستوى المعيشة لأفراده ودعم للأسرة للقيام بأدوارها ووظائفها المختلفة، والنهوض بمستوى الخدمات الاجتماعية وتحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية المجتمعية من خلال مواكبة التطور الذي تشهده مختلف نواحي الحياة الإنسانية والتوسع التقني والمعلوماتي والانتشار المعرفي، الأمر الذي يؤكد أن الرفع من مستوى التطبيقات العملية لمهنة الخدمة الاجتماعية ونجاح تطبيقاتها يؤدي دوراً هاماً وفعالاً في المجتمع.

ففي ليبيا ورغم التطبيقات والممارسات المهنية للخدمة الاجتماعية على نطاق واسع وفي معظم المجالات والقطاعات الخدمية الرسمية والأهلية، فضلاً عن أنها بدأت تأخذ مكانتها الاجتماعية في جوانبها المعرفية وأسسها وقواعدها الفنية والتقنية بين المهن الأخرى، وتميزها بالقبول والاحترام والتقدير بين مختلف المكونات الاجتماعية والتعليمية والثقافية في المجتمع الليبي، هناك بعض الباحثين والمهتمين ممن ينظر إلى مهنة الخدمة الاجتماعية على أنها لا زالت في طور التأسيس والقبول والاعتراف المجتمعي، ولأن مجالاتها وتخصصاتها تقوم على معطيات وأسس علمية مقننة يتطلب التعريف بها وإظهار مزاياها وفوائدها في خدمة شؤون المجتمع، والتأكيد بأن دورها مهم وضروري في

معالجة العديد من قضايا المجتمع سواء على مستوى الفرد والأسرة والجماعات والمجتمع، ولأن التزام المؤسسات والاختصاصيين الاجتماعيين بالقواعد الأساسية والمبادئ المهنية للتطبيقات العملية لمهنة الخدمة الاجتماعية أثناء مزاولة الأنشطة الخدمية، يعد من أهم عوامل تحقيق شروط ومعايير التفوق المهني الذي تتفق حوله المؤسسات الخدمية والرعاية الاجتماعية وفق المعايير الدولية والنظم المنظمة للعمليات المهنية للخدمة الاجتماعية.

ومن ذلك، فإن أهمية الخدمة الاجتماعية وتطبيقاتها العملية الهادفة والجادة وفق المنهج العلمي المقنن، باعتبارها الأداة الفاعلة في العمل الاجتماعي بمجالاته المتعددة والواسعة النطاق، فهي مؤشر تنموي حقيقي يعكس بلوغ المجتمع أعلى درجات الرقي والتقدم العلمي، ويظهر مدى الوعي المجتمعي في المجال الثقافي والمعرفي، ويمكن من التغلب أسباب الضعف والوهن المؤسسي، ويدفع نحو فعالية النشاط المجتمعي الحيوي والتنموي في المجتمع، وهذا يدل على أهمية وضرورة بيان الاعتبارات الأساسية التي تقوم عليها الخدمة الاجتماعية بقصد الوصول إلى مستوى عال من المهنية والاحترافية وفق أسس منهجية علمية، ودون الإخلال بالمبادئ الأساسية والمهنية المعتمدة.

وبهذا التوجه فإن المؤسسات التخصصية في مجالات الخدمات الاجتماعية وهي تسعى للعمل على تقنين الممارسات والتطبيقات المهنية بجودة علمية عالية، والحرص على مزاولة مهنة الخدمة الاجتماعية والبرامج والأنشطة التطبيقية وفق خطوات وإجراءات محددة ومدروسة، سواء في المؤسسات الاجتماعية الإيوائية لرعاية الفئات الخاصة المحددة أو في المجالات الخدمية التعليمية والصحية والضمان الاجتماعي وغيرها من مجالات العمل للخدمة الاجتماعية، كل ذلك يهدف من ورائه ضمان توافر اعتبارات أساسية وفق معايير وشروط العمل الاجتماعي المنظم الذي ينشده المجتمع ويسهم في تحقيق غاياته وأهدافه التي يسعى لها وفي أعلى درجات احتياجاته التنموية المستقبلية.

وإذا كانت مهنة الخدمة الاجتماعية من أهم المهن التي من خلالها تقدم الخدمات

الاجتماعية وفق أسس ومعايير علمية ومهنية وأخلاقية تفرضها نظم الرعاية والحماية الاجتماعية في مجالات العمل الاجتماعي، فإن على الباحثين والمختصين والمهتمين البحث في مجال الاعتبارات الأساسية للتطبيقات العملية لمهنة الخدمة الاجتماعية، والإلمام بهذه الأسس والمعايير والالتزام بها، تحقيقاً للمبادئ الأساسية والممارسة المهنية والقيم الأخلاقية التي تقوم عليها.

وعلى ذلك، يتحدد هذا البحث في "الاعتبارات الأساسية في الممارسة المهنية للتطبيقات العملية لمهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمع الليبي" حيث يتركز حول أربعة مباحث:

- المبحث الأول: الاعتبارات الأساسية. (تعريفها وفلسفتها وأهميتها وأهدافها).
- المبحث الثاني: الخدمة الاجتماعية. (ماهيتها وفلسفتها).
- المبحث الثالث: الاعتبارات الأساسية في الممارسة المهنية والتطبيقات العملية للخدمة الاجتماعية.
- المبحث الرابع: الاعتبارات الأساسية للممارسة المهنية لمهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمع الليبي.

مشكلة البحث:

شهد المجتمع الليبي تغيرات أدت إلى تحولات وتطورات عميقة ومتلاحقة تستدعي البحث والتعمق في أسبابها والاستفادة القصوى منها في مجالها الإيجابي، واستقصاء تغيراتها التي شملت معظم نواحي الحياة الإنسانية، ورغم ما تشهده مهنة الخدمة الاجتماعية من انتشار واسع في مختلف القطاعات والمجالات، وتزايد الحاجة إلى أدوارها ووظائفها المهنية التخصصية، وما تقدمه من خدمات لمختلف شؤون المجتمع، ومواكبة التطورات الحديثة التي شهدها المجتمع، إلا أن ذلك انعكس في الاهتمام المؤسسي الرسمي والأهلي الذي تركز حول الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية كونها أداة فعالة للتطبيق

العملي المهني في مجالات العمل الخدمي المؤسسي المدرسي والصحي والضماني وغيره، ويقوم الاختصاصي الاجتماعي بالممارسة المهنية والتطبيقات العملية الأساسية وقواعدها التنفيذية مع الالتزام بمبادئ أخلاقية جاءت بها مهنة الخدمة الاجتماعية.

وحيث إن الخدمة الاجتماعية أصبحت ركيزة أساسية تعتمد عليها معظم المؤسسات الخدمية، فهي العنصر الأساس في تحقيق الأهداف الاجتماعية والتنموية لقطاع واسع في المجتمع الليبي، ومحور عمليات الخدمات الاجتماعية في مؤسسات الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والتضامن الاجتماعي، وهذا يحتاج إلى وضع معايير واعتبارات أساسية تضمن إلى حد كبير تحقيق الغايات والأهداف المجتمعية، وتساهم في الرفع من مستوى الخدمات المقدمة للمنتفعين بنظم الحماية والرعاية الاجتماعية وكذلك في مجال الخدمة الاجتماعية المدرسية بالمدارس والمعاهد والجامعات، والطبية المقدمة في المستشفيات والمراكز الصحية، كل ذلك بما يحقق الصالح العام ونهضة ورقي المجتمع.

لذا جاء هذا البحث للتعرف على الاعتبارات الأساسية في الخدمة الاجتماعية، ومحاولة بيان أهميتها وضرورتها في الممارسات المهنية والتطبيقات العملية للخدمة الاجتماعية بمختلف مستوياتها ومجالاتها الضمانية والتضامنية في مؤسسات الرعاية الاجتماعية والمؤسسات التعليمية والمستشفيات ومراكز الخدمات الطبية، في ضوء ذلك تتحدد مشكلة البحث الراهن في الكشف عن الاعتبارات الأساسية في الممارسة المهنية والتطبيقات العملية لمهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمع الليبي.

■ أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع وقيمة النتائج العلمية والاستفادة منها، وذلك من حيث التعرف على الخدمة الاجتماعية ماهيتها وفلسفتها، وكذلك التعرف على الاعتبارات الأساسية في الخدمة الاجتماعية من حيث تعريفها وفلسفتها وأهميتها وأهدافها، ومن جانب آخر إلقاء الضوء على الاعتبارات الأساسية في التطبيقات العملية

لطرق الخدمة الاجتماعية، وإظهار الدور الذي تؤديه الاعتبارات الأساسية في التطبيقات العملية المهنية في المؤسسات التخصصية والخدمية في المجتمع.

■ **أهداف البحث:**

- التعرف على الاعتبارات الأساسية، من حيث تعريفها وفلسفتها وأهميتها وأهدافها.
- التعرف على الخدمة الاجتماعية، من حيث ماهيتها وفلسفتها.
- التعرف على الاعتبارات الأساسية في الممارسة المهنية لمهنة الخدمة الاجتماعية.
- التعرف على أهم الاعتبارات الأساسية للممارسة المهنية لمهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمع الليبي.

■ **تساؤلات البحث:**

- ما الاعتبارات الأساسية؟ (تعريفها وفلسفتها وأهميتها وأهدافها)؟
- ما الخدمة الاجتماعية؟ (ماهيتها وفلسفتها)؟
- ما الاعتبارات الأساسية في الممارسة المهنية لمهنة الخدمة الاجتماعية؟
- ما أهم الاعتبارات الأساسية في الممارسة المهنية لمهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمع الليبي؟

■ **منهج البحث وحدوده:**

يعد هذا البحث من الأبحاث النظرية، لذلك اعتمد الباحث استخدام المنهج التاريخي، وأن حدود البحث تمثلت في الإطلاع على المصادر والمراجع العلمية التي تناولت موضوع الاعتبارات الأساسية في الخدمة الاجتماعية، ودراسة وتحليل المعلومات الواردة بها، وكذلك رصد فلسفة وأهمية وأهداف مهنة الخدمة الاجتماعية، والأدوار المهنية الحيوية التي يمكن أن تؤديها في المؤسسات الخدمية التخصصية، ومن جانب آخر الإطلاع على

نظم العمل والقرارات والمنشورات الصادرة بمقتضى تطبيقات الخدمة الاجتماعية في مؤسسات المجتمع الليبي.

- **المبحث الأول: الاعتبارات الأساسية.(تعريفها وفلسفتها وأهميتها وأهدافها).**
- **المبحث الثاني: الخدمة الاجتماعية. (ماهيتها وفلسفتها).**
- **المبحث الثالث: الاعتبارات الأساسية في الممارسة المهنية لمهنة الخدمة الاجتماعية.**
- **المبحث الرابع: أهم الاعتبارات الأساسية في الممارسة المهنية لمهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمع الليبي.**

■ المبحث الأول: الاعتبارات الأساسية. (تعريفها وفلسفتها - أهميتها وأهدافها).

● أولاً: الاعتبارات تعريفها وفلسفتها:

إن البحث عن تعريف محدد للاعتبارات يتطلب البحث في جانبين الجانب اللغوي والجانب الاصطلاحي، وذلك على النحو التالي:

أ - تعريف الاعتبارات لغة:

اِعتبار: (اسم) الجمع اعتبارات. Considerations. اعتبار: 1 مص اعتبر، 2 تقدير وكرامة "رجل له اعتباره ومكانته في المجتمع" رد الاعتبار إلى الشخص]في القضاء[: إعادة الاحترام والتقدير إليه، 3 ج – ات: سبب "تخلف عن الحضور لاعتبارات شخصية أخذه بعين الاعتبار / أخذه في الاعتبار: فكر فيه وأدخله في حسابه، عكسه لم يأخذه بعين الاعتبار - في الاعتبار اعتباراً من هذا التاريخ: ابتداءً منه باعتباره مديراً ونحوه: بحكم وظيفته أو منزلته، بوصفه. اعتباري: مبني على الفرض "أمر اعتباري" شخصية اعتبارية : شخصية ليس لها وجود خارجي محسوس، ولكنها موضع اعتراف القانون كالهيئات والمؤسسات والشركات. (العرب،1988،817). وتأتي الاعتبارات بمعنى الاعتداد بالشيء، وكذلك العبرة الاعتبار بما مضى والاتعاظ والتذكر، كما ورد في قوله تعالى: ﴿ **فاعتبروا يا أولي الأبصار**﴾ (سورة الحشر، الآية 2)، أي "فاتعظوا يا أصحاب الأبصار"(العلماء، 1441ه، 545).

ب - تعريف الاعتبارات اصطلاحاً:

يستخدم مصطلح الاعتبارات Considerations في العديد من المجالات وكان ذلك سبب في تنوع معناه الاصطلاحي، ولبيان ذلك نجد عدد من تعريفات الاعتبارات الأساسية على أنها مكونة أي الاعتبارات الأساسية من كلمتين الاعتبارات والأساسية، وتعكس فكرتين: هما فكرة الهدف، وفكرة النظام: فمن حيث فكرة الهدف، فهي تتجاوز فكرة "الاعتبارات" بمعناها الاصطلاحي، وتعبر على ضرورة أن يلتزم الإنسان "المتخصص" بالاعتبارات وعدم تجاوزها أو إغفال العمل بها عند ممارسة العمل المهني المكلف به، فما بالك العمل مع إحدى الوحدات الإنسانية والتفاعل معها، وسواء كانت الفرد أو الأسرة والجماعة أو المجتمع، فإن عليه التأكد من عدم تجاوز تلك الاعتبارات لأنها الإطار الأساس في ممارسة العمل بمهنية وكفاءة. أما فكرة النظام، فهي تعبر عن نسق ونظام عمل يقوم على مبادئ وقواعد أساسية محكمة يجب أن يلتزم بها في إطار العمل المهني المنظم حتى يتسنى تحقيق الأهداف والغايات المرجوة، خاصة أن النشاطات والأدوار المهنية التي يؤديها المختصون في مجالات العمل المختلفة تكون مبنية على اعتبارات أساسية وجب إتباعها وعدم تجاوزها أو مخالفتها.

وعند العلماء والفلاسفة تعد الاعتبارات مقاصد أساسية علمية وعملية مهمة ففي التأليف أورد ابن خلدون، أن للتأليف مقاصد ينبغي اعتمادها وإلغاء ما سواها، ذلك أن المهتمين عدوها سبعة، وقد حصرت في استنباط العلم وإيصاله إلى الغير لتعم الفائدة، ويقف على كلام الأولين وبيان كتب المعقول والمنقول وإبانته للغير، والتحقق من الغلط والخطأ وبيانه لمن بعده، واستكمال المسائل التي بها نقص بحيث لا يبقى للنقص فيه مجال، وأن تكون مسائل العلم منتظمة ومبوبة ومرتبة ومهذبة، ومن ذلك ينتبه الفضلاء إلى مسائل العلم المفرّقة في أبوابها، وكذلك التلخيص بالاختصار والإيجاز بما لا يخل بمقصد المؤلف. (المنصوري، 2018، 696).

كما نجد تعريف آخر ذكره الجرجاني في كتابه "التعريفات للجرجاني" أن الاعتبار هو النظر في الحكم الثابت أنه لأي معنى ثبت وإلحاق نظيره به.

أما التعريف الإجرائي للاعتبارات الأساسية Basic Considerations في هذا البحث أنها "مجموعة من المبادئ والقواعد الأساسية التي تعكس معايير وشروط مبنية على قيم إنسانية واجتماعية ودينية مجتمعية محددة في جانبها الإيديولوجي والاجتماعي والثقافي، ولها علاقة بأهداف وغايات محددة يسعى إلى تحقيقها المجتمع في مجالات العمل المهني الإنساني والاجتماعي، باعتبارها وسيلة أو أداة من أدوات الضبط التي يحتكم إليها في ممارسة العمل التخصصي."

ج - فلسفة الاعتبارات الأساسية:

تقوم فلسفة الاعتبارات الأساسية على أسس وقواعد محددة، لذلك تستخدم الاعتبارات في كثير من مجالات العمل المهني التخصصي، ثم «إن الممارسة المهنية في إي مجال من المجالات أو في أي مستوى من المستويات ليست عشوائية ولكن توجهها أفكار وإستراتيجيات واقعية يمكن ممارستها مع العملاء في الواقع، تلك الممارسة التي قد تختبر أفكاراً نظرية أو نماذج وإستراتيجيات مهنية أو تساعد على التوصل لأخرى جديدة تثري المعرفة والعلم والمهنة» (السروجي، 2010، 91). ومن ذلك تقوم المؤسسات المجتمعية بوضع المبادئ والمعايير والشروط اللازمة لممارسة العمل المهني التخصصي، وتتضمن في طياتها اعتبارات أساسية ملزمة، وفي هذا الصدد نجد الجمعية الأمريكية لعلم النفس قررت المبادئ الأخلاقية العشرة عند إجراء البحوث على آدميين، وهي تقوم على اعتبارات علمية وإنسانية وأخلاقية تقتضي تحمل الباحث المسؤولية الشخصية عن المعايير الأخلاقية المتصلة بالدراسة، وتعد سمتي الانفتاح والأمانة من السمات الأساسية المبنية على احترام حرية الفرد في رفض المشاركة أو الاستمرار فيها، فالباحث مسئول عن كرامة المشاركين وسعادتهم، وملزم باتخاذ كافة الإجراءات الوقائية لحماية وصيانة حقوقهم، وعليه الالتزام التام بتلك المبادئ وأن ينشد المشورة والنصيحة من القادرين على تقديمها، وذلك وفق

الاعتبارات العلمية والإنسانية والأخلاقية.

إن الفلسفة التي تقوم عليها الاعتبارات الأساسية أنها تلعب دوراً مهماً في وضع الحدود التي يجب عدم تجاوزها سواء من المختصين أو سواهم، وفي نفس الوقت الاستفادة منها بفاعلية في مساعدة المختصين من أداء العمل بمهنية، ومن جانب آخر فإن أي مجتمع إنساني ملزم بوضع أسس ومبادئ وقواعد للعمل المهني التخصصي، وتعكس قيمه الإنسانية والاجتماعية والدينية وموروثه الثقافي الذي استقر عليه وتوارثه عبر أجيال متعاقبة، وتأكد من صحتها وسلامتها من خلال ما شهده من محطات تاريخية وتحولات نوعية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والإيديولوجي، وصولاً إلى نموذج من الاعتبارات الأساسية التي يطبقها المختصون في خدمة شئون المجتمع.

- **ثانياً: الاعتبارات الأساسية وعلاقتها بالخدمة الاجتماعية:**

تشكل الاعتبارات الأساسية مع الخدمة الاجتماعية ارتباطاً أساسياً ووثيقاً ومهماً، وكلما كانت الاعتبارات محددة وواضحة وراسخة في المجتمع، والتزام القياديين والخبراء المهنيين والمختصين من الأخصائيين الاجتماعيين بها في مجالات العمل الاجتماعي، كلما انعكس ذلك على نجاح مهنة الخدمة الاجتماعية وتحقيق أهدافها وغاياتها المجتمعية على أوسع نطاق. وإذا نظرنا إلى الاعتبارات الأساسية في الخدمة الاجتماعية، فإنها «قيم أخلاقية للمهنة وتمثل مجموعة من التصريحات والتعبيرات التي توضح قيم ومبادئ وقواعد المهنة. وهذه القيم والمبادئ والقواعد تعمل على تنظيم تصرفات سلوك المنتمين إلى المهنة.» (نيازي، 2000، 56).

ولذلك فإن الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وتطبيقاتها العملية على أرض الواقع في المؤسسات التخصصية تعتمد بشكل كبير على الاعتبارات الأساسية، ولا يمكن أن تمارس مهنة الخدمة الاجتماعية بمعزل عن تلك الاعتبارات، لأن ذلك يجعل ممارسة العمل المهني عشوائي وارتجالي وغير مقنن، وقد لا يحقق الأهداف المرجوة التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها.

أ - أهمية الاعتبارات الأساسية في الخدمة الاجتماعية:

إن للاعتبارات الأساسية أهمية بالغة في الخدمة الاجتماعية، فهي من أهم الأسس والقواعد التي تقوم عليها الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، فضلاً عن الأخصائي الاجتماعي المختص بممارستها وتطبيقاتها العملية لابد وأن يعمل في ضوءها باعتبارها الدليل والإطار المهني والفني الذي يهيئ للخبراء والمختصين من الأخصائيين الاجتماعيين المجال التفاعلي المرغوب، وذلك بمراعاة لرؤية وثقافة وإيديولوجية المجتمع، وحرصاً على انجاز العمل بمهنية وموضوعية وحياد في ضوء إستراتيجية واضحة المعالم ومحددة الأهداف والغايات.

ويمكن استخلاص أهمية الاعتبارات الأساسية في الخدمة الاجتماعية على النحو الآتي:

1 - تؤدي الاعتبارات الأساسية في الخدمة الاجتماعية دوراً مهما وضرورياً، وذلك من خلال بيان الإطار العام للممارسة المهنية الصحيحة التي تحقق المستهدفات المهنية المرغوبة.

2 - تساعد على بلورة برامج العمل والخدمات الاجتماعية المقدمة في المؤسسات، وبما يخدم الأفراد والأسر والجماعات في المجتمع.

3 - تراعي كل المعطيات والمتغيرات المجتمعية المتعلقة بسمات وخصائص المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية وتؤكد على استمرارية الإيجابي منها.

4 - تعمل الاعتبارات الأساسية على تكييف الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية مع الأوضاع المجتمعية المختلفة المقررة في المجتمع، وتفادي التناقض بين تنفيذ البرامج وخطط العمل المهني والقبول المجتمعي.

5 - تحقق الاتفاق المجتمعي حول أنماط وأساليب العمل المهني والممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، وبيان الاعتراف والقبول المجتمعي للتطبيقات العملية للمهنة بين قطاعات ومؤسسات المجتمع.

6 - تفادي العمل العشوائي غير المنضبط وغير المهني، ولأن الاعتبارات الأساسية تؤكد على الالتزام بقواعد ومبادئ العمل المهني التخصصي، وإتباع الأسس المنهجية العلمية في الممارسة المهنية والتطبيقات العملية لمهنة الخدمة الاجتماعية.

7 - تعمل على تقديم الخدمات الاجتماعية وفق أنساق علمية تتسق مع المكونات الاجتماعية في المجتمع، وذلك من خلال توجيه الجهود نحو تحقيق أفضل الخدمات الممكنة للمستهدفين.

8 - تحقق الاعتبارات الأساسية الرضا المجتمعي على مهنة الخدمة الاجتماعية من حيث الالتزام والانضباط مع قواعد العمل المهني المتفق حولها، والاهتمام بقضايا وشئون المجتمع.

9 - توفر للمهنيين والمختصين من الخبراء والأخصائيين الاجتماعيين الدليل والإطار العام الذي يمكنهم من أداء مهامهم وأدوارهم المهنية بفاعلية وكفاءة وضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

10 - تؤدي الاعتبارات الأساسية إلى تحقيق التصنيف والترتيب النوعي للخدمات الاجتماعية، وبيان الحدود القانونية والفنية للممارسة المهنية والتطبيقات العملية لمهنة الخدمة الاجتماعية.

ونستنتج من ذلك، أن الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وتطبيقاتها العملية تستدعي الإلمام بالاعتبارات الأساسية والتي تبدأ من دراسة الإنسان والمجتمع والعلاقة المتبادلة بينهما، وذلك من حيث الجوانب الجسمية والنفسية للإنسان وطبيعته الاجتماعية إلى جانب معرفة المحطات التاريخية لنشأة وتطور المجتمع، والظروف الاجتماعية والمشكلات التي تواجهه، وكذلك مراحل تكوينه وتركيبته الاجتماعية والنسيج الاجتماعي.

ب - أهداف الاعتبارات الأساسية في الخدمة الاجتماعية:

إن القاعدة العلمية المهنية المتعارف عليها في الخدمة الاجتماعية، أن الأخصائي

الاجتماعي لا بد أن يعمل في ضوء دليل الممارسة المهنية المتضمن الحدود الاسترشادية، وباستخدام المنهج العلمي بعيداً عن العشوائية والارتجال، وذلك بمراعاة للاعتبارات الأساسية في الخدمة الاجتماعية التي تقوم على تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات المحددة.

وبذلك تتعدد أهداف الاعتبارات الأساسية في الخدمة الاجتماعية، والتي يمكن ذكر أهمها في الآتي:

1 - تحدد الإطار العام للعمل المهني التخصصي والممارسة المهنية والتطبيقات العملية لمهنة الخدمة الاجتماعية.

2 - ترسخ أسس وقواعد العمل المهني والممارسة المهنية لمهنة الخدمة الاجتماعية.

3 - تقوم على مجموعة العناصر التي يسترشد بها الأخصائي الاجتماعي أثناء مزاولته مهنة الخدمة الاجتماعية.

4 - إن للخدمة الاجتماعية طرقها المهنية (خدمة الفرد - خدمة جماعة - تنظيم مجتمع - إدارة مؤسسات اجتماعية - البحث في الخدمة الاجتماعية).

5 - دعم وتشجيع الأخصائي الاجتماعي على ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية دون تردد أو خوف في إطار العمل المؤسسي المضبوط المحكم.

6 - تؤكد على سلامة الإجراءات والخطوات العملية للأخصائي الاجتماعي وممارسته المهنية.

7 - ممارسة العمل المهني بإستراتيجيات ونماذج العمل المهني للخدمة الاجتماعية المرتبطة بخصوصية الاعتبارات الأساسية في المجتمع.

8 - تقنين طرق وأساليب تقديم الخدمات الاجتماعية في المؤسسات بمختلف مستوياتها بما يحقق أفضل نتائج العمل المرجوة.

9 - تؤكد على الالتزام بفلسفة المهنة وقيمها وأهدافها ومبادئها، والعمل على تنشيط العمليات الاجتماعية التي تهدف إلى خدمة الأفراد والجماعات والمجتمعات وحل المشكلات وإشباع الاحتياجات، ولإحداث التغيرات المرغوب فيها.

10 - تضمن الاعتبارات الأساسية توفر مقومات النجاح ودقة العمل المهني وسرعة وكفاءة الأداء للأخصائيين الاجتماعيين في الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، وتمكنهم من تحقيق الأهداف والغايات المجتمعية المنشودة.

■ **المبحث الثاني: الخدمة الاجتماعية. (ماهيتها وفلسفتها).**

تدرجت الخدمة الاجتماعية منذ نشأتها الأولى عبر مراحل تاريخية عكست تزايد حاجة المجتمعات الإنسانية لخدماتها، وقد أسهم ذلك في تطورها السريع وبناء أسسها ومبادئها وقواعدها وقيمها ومعاييرها، بما مكنها من مواكبة تطور المجتمع الإنساني، وقد رافق ذلك اتساع رقعة ومجال ممارستها في مختلف المجالات الحياتية المجتمعية، وتطلب بأن يكون لكل مرحلة من تلك المراحل التطورية التي مرت بها الخدمة الاجتماعية. ولبيان أهم المتغيرات والإلمام بالمضامين التي احتوتها تعريفات الخدمة الاجتماعية وإظهار مكامن قيمها وفلسفتها نستعرض بعض تعريفات الخدمة الاجتماعية العربية منها وغير العربية، حيث تم اختيار بعض التعريفات غير العربية للخدمة الاجتماعية، التي أشارت بوضوح إلى الاعتبارات الأساسية في الخدمة الاجتماعية موضوع هذا البحث، ونذكر منها تعريف دونالد هيوارد (1951م) "الخدمة الاجتماعية في أي قطر هي هذا النظام المتميز بتركيب خاص من الفلسفة والمعرفة، الاتجاهات والمهارات، والمسؤولية الأولى لهذا النظام هي مساعدة مجتمعات بأكملها، مجتمعات محلية، جماعات وأفراد كي يصلوا بأنفسهم إلى أعلى مستوى ممكن من السعادة، كما أن من مسؤولية هذا النظام أيضاً في حالة الضرورة توفير السلع والخدمات الضرورية - بطريق مباشر أو غير مباشر - لصالح الأفراد والمجتمعات التي تعمل معها الخدمة الاجتماعية." وتعريف هيئة الأمم المتحدة (1960م)

"الخدمة الاجتماعية هي النشاط الموجه والمصمم بقصد الوصول إلى مستوى أفضل لتكيف الأفراد وبيئاتهم الاجتماعية.» وكذلك تعريف روبرت باركير (1987م) ضمن قاموس الخدمة الاجتماعية عرفها «بأنها استخدام الأساس المعرفي مع الأساس المهاري للخدمة الاجتماعية لتنفيذ التفويض المجتمعي بتقديم الخدمات الاجتماعية بالطرق التي تتسق مع الأساس القيمي للخدمة الاجتماعية لتشتمل الممارسة على العلاج بالتخلص من المشكلات الاجتماعية أو الشخصية القائمة وإعادة تأهيل الذين ضعفت قدراتهم على الأداء الاجتماعي وتتضح ممارسة الخدمة الاجتماعية إما على مستوى الوحدات الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة." وتعريف ماري وارتز وآخرون (1991م) "تتضمن الخدمة الاجتماعية ما يؤديه الأخصائيون الاجتماعيون، وكيفية تطبيق المعارف المهنية والقيم المرتبطة بالمشكلات التي يتعاملون معها، ويقدم الأخصائيون الاجتماعيون خدمات مباشرة وغير مباشرة للأفراد والأسر والجماعات لتحقيق أهداف عامة ولتحسين نوعية الحياة والوقاية من الوقوع في المشكلات أو مواجهتها."

أما التعريفات العربية للخدمة الاجتماعية نذكر منها، تعريف عبدالمنعم شوقي، «تعرف الخدمة الاجتماعية بأنها نظام اجتماعي مرن يشترك في طرقه الأساسية مع بعض النظم الاجتماعية الأخرى، ويقوم بالعمل فيه مهنيون متخصصون، ويهدف إلى مقابلة احتياجات الأفراد والجماعات وإلى النمو والتكيف في المجتمع إذا فشلت النظم الاجتماعية الأخرى، كما يهدف إلى مساعدة تلك النظم على النمو والاعتماد حتى تقابل حاجات الأفراد والجماعات والمجتمعات بطريقة أكثر كفاية." وفي تعريف محمد شمس الدين أحمد، "الخدمة الاجتماعية علم وفن تقدم بواسطتها المساعدة لمن يجد صعوبة في التكيف ويحتاج إلى هذه المساعدة، كما أنها المساعدة التي تعطى لمن هم في حالة تكيف اجتماعي سليم حتى لا يصبحوا في حالة سوء تكيف وذلك بواسطة الأخصائي الاجتماعي في مؤسسة اجتماعية لتنمية القيم والرفاهية الاجتماعية للأفراد والجماعات." وكذلك تعريف الفاروق يونس، "الخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية تعمل على تهيئة أسباب

التغير تحقيقا للرفاهية الاجتماعية بأسلوب منهجي يحفز طاقات الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية بتدعيم قدراتها وإمكانياتها وعلاج مشاكلها على أساس من المساعدة الذاتية وفي الإطار الأيديولوجي." وتعريف علي الدين السيد "الخدمة الاجتماعية مهنة متخصصة تعتمد على أسس علمية ومهارية خاصة تستهدف تنمية واستثمار قدرات الأفراد والجماعات والتنظيمات الاجتماعية لتدعيم حياة اجتماعية أفضل تتفق وأهداف التنمية الاجتماعية والمعتقدات الإنسانية الراسخة."

مما سبق وبالنظر للمتغيرات التي تناولتها التعريفات التي تم سردها، وتحليل مضامينها يتبين أن هناك عناصر تتفق حولها التعريفات، وعناصر وردت في تعريفات ولم ترد في تعريفات أخرى، وبذلك فهي لا تصف الخدمة الاجتماعية وصفاً دقيقاً محدداً يظهر المفهوم الجامع المانع الذي يغطي كل العناصر من المتغيرات ويحوي كافة المضامين المتفق حولها في تعريف الخدمة الاجتماعية، لكنها تتفق أن للخدمة الاجتماعية أسسا ومبادئ وقواعد علمية وتنظيمية، لها علاقة بأيديولوجية المجتمع وثقافته وتركيبته الاجتماعية، وتراعي ضمنياً أن الاعتبارات الأساسية في الممارسة المهنية تعد دليل عمل وإطار عام تعمل من خلاله وتحقق الغايات والأهداف المنشودة في المجتمع.

أما في جانبها الفلسفي فإن الخدمة الاجتماعية من خلال تطورها المتواصل الذي يشمل كافة الجوانب الفكرية والمهنية والفنية، وطرق ممارستها وتطبيقاتها العملية في مختلف المجالات والأنشطة التفاعلية في المجتمع، والتي نتج عنها صياغة إطارها النظري العام الذي مكن المتخصصين من الخبراء والمهنيين الفاعلين من الأخصائيين الاجتماعين العاملين في مجال العمل الاجتماعي هذا من جهة، ومن جهة أخرى ساعد ذلك بأن يكون للخدمة الاجتماعية إطار فلسفي رحب يستند إلى أسس مجتمعية إنسانية واجتماعية وثقافية ودينية وسياسية قوية ومتينة وواقعية، ومبنية على تصور شامل يبين العلاقات التي تربط الإنسان بمكونات المجتمع. ورغم حداثة مهنة الخدمة الاجتماعية وما توصلت إليه من نقلات نوعية في جوانبها النظرية الفكرية الفلسفية والعمليات الفنية التطبيقية

عبر أسس ومبادئ وقواعد ومعايير أخلاقية مهنية ومقننة ودقيقة تهدف من ورائها إلى الوصول إلى ممارسة أفضل التطبيقات العملية المهنية التي يطمح لها الإنسان والمجتمع، ومن ذلك يمكن القول: إن فلسفة الخدمة الاجتماعية تقوم على مجموعة من الأسس والمبادئ والقيم الأخلاقية المجتمعية المتفق حولها، وتم التأكد من سلامتها وموائمتها مع سمات وخصائص المجتمع المطبقة فيه ، كما أنه "لا يمكن أن تنبعث القيم الأساسية للخدمة الاجتماعية عشوائية أو عفوية بل هي تضرب في الواقع بجذورها بعيداً عن المعتقدات الراسخة والخصبة التي منحت الحضارة حيويتها وأصالتها" (حسن، 192). ورغم ذلك لا زالت الخدمة الاجتماعية كمهنة تخصصية تعتمد إطار نظري وفلسفي محكم وتحتاج إلى تحولات وتطورات مقصودة تمكنها من بلوغ أعلى مستويات الرقي المهني والاجتماعي في المجتمع.

■ المبحث الثالث: الاعتبارات الأساسية ودورها في الممارسة المهنية لمهنة الخدمة الاجتماعية.

ترتبط الممارسة المهنية والتطبيقات العملية لمهنة الخدمة الاجتماعية ارتباطا وثيقاً بالاعتبارات الأساسية ومبادئ ودليل عمل وإطار مهني يستدل به كل المختصين والمهنيين من خبراء العمل والأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مجالات العمل الاجتماعي، وكلما كان الالتزام بتنفيذ تلك الاعتبارات والمبادئ بصورة دقيقة ومقننة، كلما انعكس ذلك على تحقيق الأهداف المرجوة ونجاح العمل المهني المنشود، "ونقصد هنا بالمبادئ الأساسية تلك المبادئ التي تطبق في المناهج الثلاثة الرئيسية في الخدمة الاجتماعية، خدمة الفرد والجماعة وتنظيم المجتمع، وتنبعث هذه المبادئ الأساسية عن الأهداف التي تسعى الخدمة الاجتماعية نحو تحقيقها في المجتمع." (حسن، 193).

وقد أشار الدكتور سيد أبوبكر حسانين، إلى مجموعة العناصر التي توجه العاملين ويسترشد بها الأخصائي الاجتماعي أثناء مزاولته مهنة الخدمة الاجتماعية، وقد حددت هذه العناصر على النحو التالي: (حسانين، 1974، 208).

1 – الخدمة الاجتماعية لها قاعدتها العلمية المكونة أساساً من بعض المعرفة المستعارة غالباً من العلوم الاجتماعية، ومن معرفة توصلت إليها الخدمة الاجتماعية بفضل خبراتها الميدانية، ولها طرقها المهنية (خدمة الفرد – خدمة جماعة – تنظيم مجتمع – إدارة مؤسسات اجتماعية – البحث في الخدمة الاجتماعية). كما أن لها أساليبها الفنية التي تطبق بها تلك الطرق، وللمهنة أيضاً مهارات فنية أهمها المهارة في تكوين علاقة مهنية هادفة مع الوحدة التي يتعامل الأخصائي الاجتماعي، فضلاً عن أن للخدمة الاجتماعية فلسفتها وقيمها ومعاييرها الأخلاقية، ولها جماعة متخصصة تمارس المهنة لها تدريبها وإعدادها المهني وتنظيماتها المهنية.

2 – تهدف الخدمة الاجتماعية بصفة أساسية إلى إحداث تغيرات مرغوب فيها في الأفراد والجماعات والمجتمعات، بقصد إيجاد تكيف متبادل بين الأفراد وبيئاتهم الاجتماعية، لحل المشكلات الاجتماعية والوقاية منها. كما أنها تهدف إلى مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات لاستثمار أقصى ما لديها من قدرات للوصول إلى مستويات اجتماعية لائقة.

3 – لتحقيق تلك الأهداف، تعمل الخدمة الاجتماعية في مجالات متعددة منها: المجال المدرسي – المجال الطبي – مجال الأحداث المنحرفين – مجال كبار السن – المجال العمالي – المجال الريفي – رعاية الشباب – وغير ذلك من المجالات.

4 – يمارس المهنة أخصائيون اجتماعيون متخصصون، يتصفون بالخلق المهني ويلتزمون بفلسفة المهنة وقيمها وأهدافها ومبادئها، ويعتبرون القيادات المهنية التي تنشط العمليات الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد والجماعات والمجتمعات لحل المشكلات وإشباع الاحتياجات، أي لإحداث التغير المطلوب.

5 – يقوم المتطوعون من المواطنين بمعاونة الأخصائيين الاجتماعيين المتخصصين إذ يوجد بين المواطنين كثير من القيادات الشعبية التي تؤمن بها مجتمعاتها

ولها تأثيرها في تلك المجتمعات ولديها الاستعداد للتعاون. وعلى الأخصائيين الاجتماعيين اكتشاف أمثال هؤلاء والاستعانة بهم.

6 - تمارس الخدمة الاجتماعية عن طريق مؤسسات متخصصة يديرها أخصائيون اجتماعيون متخصصون، وتعرف بالمؤسسات الأولية. كما تمارس عن طريق مؤسسات أخرى للرعاية الاجتماعية، وتعرف بالمؤسسات الثانوية أو المضيفة.

7 - تتمسك الخدمة الاجتماعية بالديمقراطية السليمة في التطبيق، إذ إن ممارسة الديمقراطية السليمة تزيد الثقة المتبادلة بين الأخصائيين الاجتماعيين وبين الوحدات التي يتعاملون معها (فرد - جماعة - مجتمع) مما يؤدي إلى نجاح البرامج في تحقيق أهداف المهنة.

8 - تتعاون المهنة مع غيرها من المهن الأخرى في المجالات المختلفة لمساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات للوصول إلى المستويات الاجتماعية المنشودة.

9 - تقوم الخدمة الاجتماعية باستثمار كل الموارد المتاحة والكامنة لتحقيق أهدافها.

10 - لا تقتصر الجهود التي تبذلها الخدمة الاجتماعية على الأهالي وحدهم، بل تحاول أن تشرك الحكومة في بذل جهودها لصالح المواطنين، على أن تنسق الجهود الأهلية الحكومية المشتركة للعمل على تحقيق أهداف المواطنين.

11 - تتفق فلسفة وأساليب الخدمة الاجتماعية وأيديولوجية المجتمع الذي تعمل فيه.

12 - يعتري الخدمة الاجتماعية في الوقت الحالي تطور سريع، فتتحول تدريجياً من فن علمي إلى علم معتمدة في ذلك على تقدم طريقة البحث في الخدمة الاجتماعية.

لذلك يلاحظ أن ممارسة المهنة وتطبيقاتها عملياً بمعزل عن الاعتبارات الأساسية قد لا يحقق الأهداف المرجوة التي طبق لأجلها برنامج العمل المهني، وأن العمليات المهنية قد لا تكون فعالة ومؤثرة في الحالات التي لا توظف فيها الاعتبارات

الأساسية باعتبارها الأسس والقواعد التي يسترشد بها الأخصائي الاجتماعي في تسيير العمل المهني.

ويمكن محاولة وضع مجموعة من التصنيفات للاعتبارات الأساسية في الخدمة الاجتماعية، وذلك على النحو التالي:

أ - **تصنيفات الاعتبارات الأساسية في الخدمة الاجتماعية:**

إن تصنيف الاعتبارات الأساسية في الخدمة الاجتماعية، وتقسيمها بحسب مجالها وأهميتها في التطبيقات العملية المهنية لمهنة الخدمة الاجتماعية، بطرقها وأساليبها ومستوياتها المتعددة والمتنوعة، يظهر أن تقسيم الاعتبارات الأساسية في الخدمة الاجتماعية تنقسم إلى ثلاثة تقسيمات، وذلك على النحو التالي:

1 - الاعتبارات الأساسية الإلزامية: وهي الاعتبارات الملزمة التي يجب الالتزام بها وتطبيقها بدقة متناهية، وعدم الإخلال بها في التطبيقات العملية المهنية للخدمة الاجتماعية. ولأنها اعتبارات أساسية ملزمة لا يمكن تجاوزها لأنها تقوم على أسس ومبادئ وقواعد مهنية أسست على ضوءها مهنة الخدمة الاجتماعية وتطبيقاتها العملية بمختلف طرقها ومجالاتها ومستوياتها، كما أن على المهنيين والمختصين من الأخصائيين الاجتماعيين وغيرهم الالتزام بها، وعدم الخروج عن إطارها المحدد وفق القواعد المهنية الصحيحة. فالأخصائي الاجتماعي الذي يمارس مهنة الخدمة الاجتماعية ويمتهن قواعدها المهنية يلتزم بتلك الاعتبارات في تعامله مع الوحدة الإنسانية التي يعمل معها سواء الفرد أو الجماعة "الأسرة" أو المجتمع.

2 - الاعتبارات الأساسية شبه الإلزامية: وهي الاعتبارات شبه الملزمة التي يتطلب الإعداد لها من عدة جوانب، وذلك لارتباطها بمعطيات أخرى وحسب الحالة والوحدة الإنسانية المتعامل معها. ولذلك يسعى الأخصائيون الاجتماعيون والمؤسسات المتخصصة التي يعملون بها إلى البحث والدراسة للتأكد من إمكانية

تطبيق أية اعتبارات أساسية مهمة تتوافق طبيعتها وفلسفتها مع خدمة ورعاية الوحدة الإنسانية التي يتعامل معها الأخصائي الاجتماعي والمؤسسة، ومراعاة عدم مخالفتها للقواعد المهنية للخدمة الاجتماعية، خاصة أن العمل بمثل هذه الاعتبارات وتطبيقها يتوقف على توافقها مع تلك القواعد، فضلاً عن ضرورة توفر الظروف والإمكانيات اللازمة لذلك حتى تتحقق الأهداف والغايات المجتمعية المرجوة منها.

3 - الاعتبارات الأساسية غير الإلزامية: وهي الاعتبارات الاختيارية وغير الملزمة ويشترط للعمل بها توفر خصائص وسمات تدفع في اتجاه ضرورة تطبيقها عند التعامل مع حالات الوحدات الإنسانية. ولأنها اختيارية وغير إلزامية، فإن العمل بها من عدمه لا يؤثر بشكل أو بآخر على تحقيق الأهداف والغايات التي يسعى إلى تحقيقها الأخصائي الاجتماعي والمؤسسة التي يعمل بها، ومن جانب آخر فهي لا تقع ضمن اهتمامات ورغبات المجتمع، وبالتالي لا تجد التأييد والدعم المؤسسي الرسمي، بينما يمكن أن تجد من يهتم بها ويؤيد تطبيقها على المستوى الأهلي والأسري، ويتولى القيام بها وتنفيذها من المتطوعين الراغبين في العمل الاجتماعي التطوعي بالتعاون مع مؤسسات متخصصة في المجال.

ومما سبق يمكن التأكيد على أن الاعتبارات الأساسية في الخدمة الاجتماعية هي الإطار المنظم للممارسة المهنية والتطبيقات العملية لمهنة الخدمة الاجتماعية، والتي تستمد الأسس والمبادئ والقواعد التي تضبط وتحدد مجال العمل المهني، وتعتبر بمثابة دليل العمل والمرشد الفني الذي يحدد للأخصائي الاجتماعي باعتباره الممارس المهني نوع وطبيعة الخطة أو البرنامج أو النشاط المقرر وأهدافه ومستوى العمل المرغوب.

إن ما تتميز به الاعتبارات الأساسية في تصنيفاتها وتطبيقاتها من خصائص وسمات، تمثل قواعد أساسية مهمة للعمل في مجال الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، فهي

الإطار المهني ودليل العمل الذي يبين طبيعة ومهنية العمل المؤسسي لمختلف مجالات العمل الاجتماعي، وذلك باستخدام المنهج العلمي لتحقيق الأهداف التي حددتها خطط وبرامج وإستراتيجيات العمل المهني المؤسسي والمجتمعي في التعامل مع الوحدات الإنسانية الفرد والأسرة "الجماعة" والمجتمع، وهي تقع ضمن السياسات الاجتماعية العامة التي تقررها الدول وتعتمد العمل بها وتنفيذها.

ومن ذلك، تظهر علاقة مهنة الخدمة الاجتماعية وارتباطها الوثيق بالسياسة الاجتماعية، باعتبارها الإطار العام الذي يعمل فيه المتخصصين والممارسين المهنيين ويؤدون أدوارهم المهنية في المجتمع، والتي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:(عطية، 2018، 76 - 77).

1 - السياسة الاجتماعية في المجتمع تحدد وتوضح لمهنة الخدمة الاجتماعية مجالات ومناهج العمل الاجتماعي التي يجب أن يلتزم بها المتخصصون في مجالات الممارسة المهنية المتعددة عند رسم البرامج والمشروعات وتحديد الأولويات والقيام بتوفير الخدمات المهنية.

2 - إتباع والتزام الأخصائيين الاجتماعيين بما تتضمنه السياسة الاجتماعية من قرارات تحدد الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها .. وتجنبهم العشوائية والارتجال ويعطي لمهنة الخدمة الاجتماعية أهميتها ويوطد أقدامها ويترجم فائدتها في المجتمع.

3 - تمد السياسة الاجتماعية العاملين والمتخصصين في الخدمة الاجتماعية بمداخل وأساليب الرعاية الاجتماعية وتبين وتحدد القيم والمعاني الإنسانية التي تتضمنها والركائز والأسس التي تقوم عليها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

4 - المساهمة في بلورة الأهداف وتقدير الاحتياجات المجتمعية وتقدير فاعلية الخدمات القائمة وتحديد المشكلات الأكثر إلحاحاً من خلال الدراسات والبحوث الميدانية التي تهتم برصد المشكلات والظواهر المجتمعية وتشخيصها والتنبؤ بما سيحدث من مشكلات مستقبلية.

5 - تعمل الخدمة الاجتماعية في مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية ولديها حصيلة واسعة من المعلومات والخبرات نتيجة اتصال المهنة بالأفراد والجماعات والمجتمعات .. وهي خبرات في صورة صعوبات أو مشكلات أو مواقف اجتماعية أو اتجاهات ورغبات أو حقائق واستنتاجات.

6 - تعد مجالات السياسة الاجتماعية وميادينها هي ذاتها مجالات وميادين الخدمة الاجتماعية لأنها ترتبط أساساً بمجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، لذلك فإن فعالية الخدمة الاجتماعية تتوقف على فهم الممارسين المهنيين للسياسة الاجتماعية في المجتمع وإستراتيجياتها وقدراتهم على تطبيق آلياتها.

7 - إن حدوث أزمات يدفع الدولة إلى تعديل سياستها الاجتماعية، وهنا يأتي دور المتخصصين في الخدمة الاجتماعية في ميادينها ومجالاتها في دعم جهود المجتمع لتعديل سياساته.

8 - الخدمة الاجتماعية مهنة تعمل في حدود السياسة الاجتماعية القائمة وإذا ما تبين قصور هذه السياسة عن تلبية الاحتياجات وحل المشكلات فإنها معنية بإحداث التعديلات المناسبة.

ب - **الاعتبارات الأساسية النفسية والاجتماعية في الخدمة الاجتماعية:**

ترتكز الخدمة الاجتماعية على مجموعة من الاعتبارات الأساسية النفسية والاجتماعية التي تحدد مجال وأساليب وطرق العمل، إلى جانب الأسس والقواعد التي تقوم عليها مبادئ الممارسة المهنية لمهنة الخدمة الاجتماعية، وتقوم مبادئ العمل بالنسبة للخدمة الاجتماعية وطرقها الثلاث على تلك المجموعة من الاعتبارات، ونذكر أهمها في الآتي:(**خاطر**ـــــ، 64).

1 - أن الإنسان كائن اجتماعي، بمعنى أنه يرغب في المعيشة مع الآخرين بل أنه لا يمكنه المعيشة بدون الآخرين.

2 – أن الإنسان نتاج اجتماعي، بمعنى أن سلوكه في أية لحظة يكون نتيجة مباشرة للخبرات الاجتماعية التي مر بها طيلة حياته منذ ولادته.

3 – أن لكل إنسان سواء كان فردًا أو داخل جماعة حاجات مادية ونفسية يحاول تحقيقها باستمرار، ويؤدي إلى حدوثها تفاعل اجتماعي بينه وبين الآخرين يؤدي إلى تغيير المجتمع.

4 – أن كل إنسان تتصارع في نفسه رغبات متضاربة، فهو يريد الاعتماد على الغير من ناحية ويريد الاستقلال من ناحية أخرى، كما أنه يريد التقليد من ناحية ويريد التجديد من ناحية أخرى وهو في نفس الوقت يريد تغيير المجتمع من ناحية ويريد الاستقرار من ناحية أخرى وهكذا.

5 – أن اقتناع الإنسان ذهنيا بشيء ما لا يعني أنه سوف يؤديه فتكوين العادات لا يأتي عن طريق النصح ولكن عن طريق الممارسة.

6 – أن الإنسان يحيط نفسه دائمًا بسياج دفاعي، فيظهر غير ما يبطن بغرض إظهار نفسه وتوضيح تصرفاته بشكل يرضي الجميع.

7 – أن للإنسان قدرة على التكيف مع الظروف المحيطة دون مساعدة خارجية في أغلب الأحيان.

8 – أن للإنسان قدرة على إحداث تغييرات في نفسه كما في مجتمعه أيضًا.

9 – أن بعض أفراد المجتمع لهم نفوذ أكثر من غيرهم على باقي أفراد المجتمع.

10 – أن الناس لهم سرعة خاصة في النمو، فمن الصعب إحداث تغيير كبير فيها.

11 – أن المواطنين يمكنهم اتخاذ قرارات صالحة بشأن مشكلاتهم كأفراد وكجماعات أو مجتمعات من غير مساعدة في أغلب الأحيان.

ج – **الاعتبارات الأساسية في طرق الخدمة الاجتماعية:**

تمثل الاعتبارات الأساسية في طرق الخدمة الاجتماعية إطارًا عامًا يوضح للأخصائي الاجتماعي، منهاج العمل وطريقته وأسلوبه من خلال التوصيات والملاحظات التي يجب العمل بها ومراعاتها، وأن تؤخذ في الاعتبار عند الممارسات المهنية والتطبيقات العملية لطرق الخدمة الاجتماعية، والتي يمكن ذكرها على النحو التالي:

- **الاعتبارات الأساسية في طريقة خدمة الفرد:**

تأخذ الاعتبارات الأساسية الواجب مراعاتها عند التطبيق العملي لخدمة الفرد صفة الإلزام، حيث تقوم على احترام كرامة الإنسان ومراعاة لكل المعطيات التي تحقق الغاية الحقيقية من خدمته ورعايته وتقديم العون اللازم له، دون إحداث أية تأثيرات سلبية على الدراسة والتشخيص والعلاج، ولأن نجاح الاختصاصي الاجتماعي في ذلك يعد نقلة نوعية نحو الوصول إلى الهدف الرئيس وهو مساعدة الفرد في التغلب على الصعوبات أو المشكلات التي تواجهه، وتمكينه من التكيف والإدماج في المجتمع.

ونعرض فيما يلي أهم الاعتبارات الأساسية الواجب مراعاتها في خدمة الفرد: (عثمان، 2005، 310).

1 – خدمة الفرد، هي خدمة سريعة الإنجاز تتفق وظروف مجتمعنا وإمكانيتنا وواقعنا العملي دون التشدق بشعارات مستوردة لا معنى لها.

2 – المفاهيم والأسس المهنية، هي مجرد أدوات، صدقها العلمي ينبع من نفعها من ثم فالموقف هو الذي يشكل الأسلوب المناسب والمشكلة هي التي تحدد المفهوم. فالسرية المطلقة لا وجود لها وتقرير المصير لون من الميتافيزيقيا – وإنما هناك درجات من السرية والحرية تبدأ من المطلق إلى الصفر حسب الموقف الإشكالي، وهكذا بالنسبة لكافة المفاهيم.

3 – المقابلة أو الخطوة المهنية لا قيمة لها إذا لم تحقق هدفاً علاجياً معيناً. فهما عمليات ضائعة إذا لم يستفد العملاء مباشرة منها.

4 – لكل حالة إستراتيجية خاصة بها داخل إطار الإستراتيجية العامة التي يحددها المجال أو المؤسسة. كما أن لكل عميل تكتيكا علاجيا خاصا يؤثر فيه. فقد يكون التكتيك استبصاريا مع الزوجة بينما هو تعليمي مع الزوج وهكذا.

5 – تحديد سمة العملاء أساسي بل وحيوي في علاج المشكلات، فخدمة الفرد المعاصرة لا تتحمل السلبية أو مجرد تقديم خدمات بيئية مادية للعملاء بل هي تؤثر في العملاء أنفسهم ليتمكنوا من الحصول على هذه الخدمات بأسرع السبل وأقلها تكلفة.

6 – تعتمد خدمة الفرد المعاصرة على تسجيل مركز يحدد النقاط الهامة بعيداً عن التفصيلات العقيمة.

7 – خدمة الفرد هي مساعدة اجتماعية ونفسية، والمساعدة النفسية تكمن في أساليب العلاج الذاتي لتعديل الخائف والمتردد والمتشكك والمتزمت والخجول والمكتئب وفاقد الثقة بنفسه أو الشاعر بالذنب ما دامت حالته لم تصل بعد إلى حد المرض.

مما سبق يظهر أن الالتزام بالاعتبارات الأساسية في الخدمة الاجتماعية أصبح ضرورة "وأن القضايا الاجتماعية تحتاج من أخصائي خدمة الفرد تفهماً لكل ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية والذوقية والثقافية، لأجل معرفة العلل ومكامن الحلول واستنباط النتائج المنطقية والموضوعية الشافية لكل داء. باعتبار أن اعتماد التفهم مبدأ قيمي يحقق إشباعات مادية ومعنوية مرضية للفرد ويوثق علائقه الاجتماعية بترسيخه لقواعد قيمية تؤسس عليها ذات الفرد، وتبنى عليها شخصيته وتؤدي به إلى التوازن والانسجام مع البيئة المحيطة" (عقيل والهادي، 2006، 142). وهذا بلا شك أمر حتمي وضروري، وعلى ذلك "ينبغي لأخصائي خدمة الفرد قبل التعامل مع

الحالات أن يكون على درجة عالية من الوعي بكل التغيرات والتحولات العالمية، وذلك بالمتابعة والمراقبة الدائمة لكل التغيرات التي تحدث على القيم سلباً أو إيجاباً، حتى يتمكن من معرفة القيم السالبة والموجبة، وذلك بما يمكنه من إدراك ما يجب والتخلي عما لا يجب" (عقيل والهادي، 2006، 220).

- الاعتبارات الأساسية في طريقة خدمة الجماعة:

تؤكد الاتجاهات النظرية في طريقة العمل مع الجماعة على ضرورة العمل وفق إطار عام يضم مجموعة منظمة متناسقة متكاملة من الحقائق والقوانين تفسر الظواهر، أما الاعتبارات الأساسية التي يجب على الأخصائي الاجتماعي مراعاتها عند التطبيق العملي المهني لتطبيقات خدمة الجماعة. ولما كانت خدمة الجماعة تستهدف العمل مباشرة مع الجماعة وتدعم تماسكها وتساعدها على تجاوز ما يواجهها من صعوبات وتحديات ومشكلات، وذلك من خلال تحفيز أعضائها في توظيف قدراتهم ومهاراتهم، والاستفادة من تجاربهم وخبراتهم بالشكل الأمثل، وبما ينفع الجماعة ويحقق أهدافها وغاياتها وإشباع احتياجاتها. ولذلك تمثل البرامج والنشاطات التي تقوم بها الجماعة بمشاركة الأخصائي الاجتماعي من أهم الوسائل التي تمكنها من العمل على نحو يحقق التفاعل والتبادل بين أعضائها، ويؤكد على ما جاءت به الاعتبارات الأساسية التي تعمل وفقها خدمة الجماعة.

ونعرض فيما يلي أهم الاعتبارات الأساسية الواجب مراعاتها في خدمة الجماعة:

1 - تقوم طريقة خدمة الجماعة على تحفيز أعضاء الجماعة وتفعيل دورهم الحيوي في النهوض بمستوى التفاعلات والتبادلات بين الجماعات ويقوي تماسكها.

2 - تتفق فلسفة ومبادئ خدمة الجماعة مع أيديولوجية وثقافة وعادات وتقاليد المجتمع، وهذا يشكل مصدرا مهما يقوي ترابط الجماعة وتفاعلها مع المكونات الاجتماعية في المجتمع.

3 - تراعي خدمة الجماعة في برامجها ونشاطاتها الظروف والإمكانيات الواقعية والعملية التي تتناسب مع حالة الجماعة والمؤسسة والمجتمع.

4 - لا تعمل خدمة الجماعة وفق شعارات لا معنى لها وغير مقبولة أو معروفة في المجتمع ، بل تنتهج أفضل الأساليب التي تمكنها من تحقيق القبول لدى أعضاء الجماعة وإدارة المؤسسة ومكونات المجتمع.

5 - تعتمد خدمة الجماعة في ممارستها المهنية وتطبيقاتها العملية على مجموعة من المفاهيم والأسس المهنية التي تمكنها من العمل وفق المنهج العلمي.

6 - تنتهج خدمة الجماعة أسلوب الخطوات العلمية المهنية المدروسة والمخطط لها، وتحقق أهدافاً معينة حددتها الجماعة وتشبع احتياجاتها، وترفع من مستويات تفاعلها والنهوض بها علاجياً. فهما عمليات ضائعة إذا لم يستفد العملاء مباشرة منها.

7 - تعتمد خدمة الجماعة لكل جماعة على إستراتيجية خاصة بها، وذلك في إطار الإستراتيجية العامة التي يحددها المجال أو المؤسسة. كما أن لكل جماعة تكتيكا وتكنيكا يتناسب معها ويؤثر فيها بشكل إيجابي ومخطط له.

8 - تقوم خدمة الجماعة على تحديد سمات أعضائها والتعرف على خصائص كل عضو في الجماعة، وهذا أسلوب أساسي وحيوي في خلق التجانس والتماسك بين الأعضاء، فخدمة الجماعة المعاصرة تعتمد أسسا صحيحة في توظيف كافة الإمكانيات والقدرات والمهارات والخبرات لدى أعضاء الجماعة لتحقيق أهدافها وحل مشكلاتها بأيسر الطرق والوسائل.

9 - خدمة الجماعة لا تتحمل السلبية أو مجرد مساعدة الأعضاء وتقديم الخدمات لهم، بل هي تؤثر في الأعضاء أنفسهم ليتمكنوا من حل مشكلاتهم وإشباع رغباتهم واحتياجاتهم.

وبذلك يرتكز عمل طريقة خدمة الجماعة على اعتبارات أساسية تتسم بالموضوعية والحياد، وتقوم في تعاملها مع الجماعات الإنسانية على المنهج العملي، وبالطرق والأساليب العلمية المعتمدة.

- الاعتبارات الأساسية في طريقة تنظيم المجتمع:

تعتمد طريقة تنظيم المجتمع في فلسفتها على التعامل مع المجتمعات المحلية والمجتمع كله، ومساعدتها والنهوض بها، بحيث تؤدي تلك الجماعات دورها الحيوي والتنموي المنوط بها بين مكونات المجتمع، ولأن تحقيق ذلك يقوم على مجموعة من الخطوات التطبيقات العملية محددة الأهداف، ووفقاً للأسس والمبادئ التي تقوم عليها طرق الخدمة الاجتماعية وبصفة خاصة طريقة تنظيم المجتمع،ولاشك بأن هذا التعامل يقوم على مجموعة الاعتبارات الأساسية الواجب مراعاتها عند التطبيق العملي والتفاعلي لطريقة تنظيم المجتمع.

ونعرض فيما يلي أهم الاعتبارات الأساسية الواجب مراعاتها في تنظيم المجتمع:

1 - تقوم طريقة تنظيم المجتمع على تحفيز المجتمعات المحلية والمجتمع بشكل العام، وذلك للنهوض بمستوى ونوعية الحياة، وتحقيق الآمال والتطلعات التي يسعى لها المجتمع.

2 - إن الأسس والمبادئ التي تقوم عليها طريقة تنظيم المجتمع تتفق مع أيديولوجية وثقافة وعادات وتقاليد المجتمع، وهذا يعد مصدرا حيويا يعزز تماسك وترابط المجتمع.

3 - تعتمد طريقة تنظيم المجتمع استخدام المنهج العلمي لوضع الخطط والبرامج والنشاطات التنموية والحيوية التي تحقق الأهداف والغايات التي ينشدها المجتمع المحلي والعام.

4 – تعمل طريقة تنظيم المجتمع بواقعية عملية تراعي فيها الظروف والإمكانيات التي تتناسب مع الموارد البشرية والمادية للمجتمعات المحلية والمجتمع العام.

5 – إن طريقة تنظيم المجتمع لا تعمل وفق شعارات غير محددة الأهداف والغايات المجتمعية، بل تنتهج أفضل الطرق والأساليب العلمية التي تمكنها من العمل، وفق تكتيكات وتكنيكات تحقق نمو ونهضة وتقدم المجتمع.

6 – تعتمد طريقة تنظيم المجتمع على مجموعة من المفاهيم والأسس المهنية التي تمكنها من العمل وفق المنهج العلمي، وتضبط الممارسات المهنية والتطبيقات العملية التي يتولى المنظم الاجتماعي أخصائي تنظيم المجتمع القيام بها. ومن ذلك يلاحظ أن الإطار الفلسفي لطريقة تنظيم المجتمع يقوم على مجموعة قيم تؤسس على المبادئ المعتمدة لمهنة الخدمة الاجتماعية، أوجد اعتبارات أساسية حيوية مهمة لطريقة تنظيم المجتمع، ويؤدي من خلالها الأخصائيون الاجتماعيون أدوارهم المهنية وفق أسس قواعد عملية محكمة ومنظمة.

- الاعتبارات الأساسية في طريقة البحوث الاجتماعية:

تعتمد طريقة البحوث الاجتماعية في الممارسات المهنية لمهنة الخدمة الاجتماعية على توظيف المنهج العلمي في جمع المعلومات والبيانات اللازمة للتعامل مع الوحدة الإنسانية المستهدفة، ولا يمكن تحقيق أي من الأهداف المحددة، إلا من خلال بناء قاعدة من البيانات والمعلومات التي تساعد الأخصائي الاجتماعي وتمكنه من التعامل مع الأفراد والجماعات والمجتمعات وتنفيذ خطة العمل المهنية في الدراسة والتشخيص والعلاج، ويتوقف النجاح في ذلك على العمل وفق الاعتبارات الأساسية الواجب مراعاتها عند التطبيق العملي لطريقة البحوث الاجتماعية.

وفي هذا الإطار أشار الدكتور عبدالباسط محمد حسن، في كتابه أصول البحث الاجتماعي إلى أن هناك مجموعة الأسس والاعتبارات الأساسية التي ينبغي أن يراعيها

الباحث، ويضعها نصب عينيه عند قيامه بالدراسات الميدانية حتى يكون أكثر التزاماً بالموضوعية والحياد، ويمكن استعراض أهم هذه الاعتبارات على النحو الآتي:

«تأثير الدوافع الخاصة - تأثير العادة – تأثير الموقف الاجتماعي – تأثير قيم الأفراد فيما يقومون بدراسته. فالدوافع الخاصة كثيراً ما تلون نظرة الإنسان إلى الأمور، فتجعله يتعصب لأفكاره ومعتقداته، أو يتحيز لرأي دون آخر، مبتعداً عن الحقائق الموضوعية التي يسفر عنها البحث. أما عن تأثير العادة، فإن كثيراً من المعتقدات التي تنتشر في المجتمعات لا تقوم على أساس علمي صحيح. وبالرغم من ذلك فإن الأفراد يقبلونها بحكم العادة، ويسلمون بها دون نقد أو تمحيص، وقد يصعب على الباحث الاجتماعي أن يجرد نفسه من تأثيرها، أو يكتشفها لشدة ذيوعها والتسليم المطلق بصحتها. أما عن تأثير الموقف الاجتماعي، فإن المركز الذي يشغله الإنسان والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها، والعصر الذي يعيش فيه، هذه المواقف وغيرها، قد تؤثر فيما يصل إليه الباحث من نتائج، أو فيما يصدره من أحكام. أما عن تأثير القيم، فإن الباحث الاجتماعي لا يمكنه أن يتجاهل قيمه وهو بسبيل البحث عن الحقائق، وكثيراً ما ينظر إلى الظاهرة التي يقوم بدراستها لا كما هي ولكن على الوجه الذي يريدها عليه.» (المليجي، ـــــ، 281).

والواقع أن الممارسة المهنية لطريقة البحوث الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية، والعمل بموضوعية أمر ليس بالهين، ويحتاج إلى جدية وعمل الأخصائي الاجتماعي "الباحث" ورغبته في الوصول إلى الحقائق بموضوعية وحياد ودون تحيز، هذا من جهة ومن جهة ثانية، فإن الأخذ بالاعتبارات الأساسية في طريقة البحوث الاجتماعية والالتزام بها يهيئ إلى الوصول إلى النتائج وتحقيق الأهداف المرجوة.

ونعرض فيما يلي أهم الاعتبارات الأساسية الواجب مراعاتها في طريقة البحوث الاجتماعية:

1 - تعد طريقة البحوث الاجتماعية، هي إحدى الطرق العلمية المعتمدة لإنجاز

الأبحاث والدراسات، وتتلاءم مجرياتها مع ظروف المجتمع، وواقعه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي.

2 - إن الأسس والقواعد والمفاهيم المهنية المستخدمة في إجراء البحوث الاجتماعية تعد أدوات مهمة تساعد على تطبيقات البحث العلمي الصحيح وصدق نتائجه، والحقائق التي تم التوصل إليها، من ثم فإن توظيف تلك الحقائق العلمية هو الأسلوب الأمثل والمناسب لضمان الإجراءات والخطوات العلمية.

3 - تجرى البحوث الاجتماعية وفق خطوات علمية مهنية خاصة بممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية، والالتزام بمعايير السلوك المنضبط والأداء المهني المتزن، واحترام كرامة الإنسان.

4 - لكل بحث أو دراسة إستراتيجية خاصة ضمن إطار إستراتيجية الخطة البحثية وقد حددت مجالات البحث أو الدراسة، كما أن لكل إجراء بحثي تكتيكا وتكنيكا خاصا يضمن تحقيق الهدف المنشود منه.

5 - تعد البحوث الاجتماعية أداة أو وسيلة مهمة لغرض جمع المعلومات الواقعية والمصداقية، وتعتمد المنهج العلمي أسلوباً في تسجيل البيانات البحثية عن الوحدة الإنسانية أو الظاهرة الاجتماعية أو المشكلة المستهدفة بالدراسة، وذلك وفق قيم أخلاقية ومهنية ثابتة.

- الاعتبارات الأساسية في طريقة إدارة المؤسسات:

تقوم طريقة إدارة المؤسسات الاجتماعية على الإفادة من توجيه وإرشاد الاعتبارات الأساسية في مجال الممارسة المهنية لطريقة إدارة المؤسسات في الخدمة الاجتماعية، باعتبارها الدليل عند التطبيق العملي إدارة المؤسسات الاجتماعية. ولأن وظائف وعمليات الإدارة من قيادة وتوجيه وتخطيط وتنظيم وتوظيف واتخاذ قرارات وتمويل واتصالات تعكس مجموعة من الأهداف الحيوية والمهمة في مؤسسة من المؤسسات ومساهمتها في

تلبية متطلبات المجتمع وإشباع احتياجاته، ولذلك نجد من يصف إدارة المؤسسات في الخدمة الاجتماعية، بأنها "عملية تحويل السياسة الاجتماعية إلى خدمات اجتماعية.

وهذه العملية ذات اتجاهين: تحويل السياسة إلى خدمات اجتماعية واقعية ملموسة، واستخدام الخبرة في النصح بتعديل السياسة، وهذا يشمل فكرة بأن الإدارة تعتبر عملية انجاز أو تحقيق تحويل السياسات إلى برامج عملية." (بدوي،24)، كل ذلك يتم إنجازه وفق اعتبارات أساسية متفق حولها ومعتمدة ضمن السياق المجتمعي، ومبنية على فلسفة طريقة إدارة المؤسسات الاجتماعية.

ونعرض فيما يلي أهم الاعتبارات الأساسية الواجب مراعاتها في طريقة إدارة المؤسسات:

1 - تقوم طريقة إدارة المؤسسات على مجموعة من مبادئ التنظيم والتنسيق ووحدة الأمر وتفويض السلطة ونطاق التمكن، وذلك للنهوض بمستوى ونوعية التفاعل وتحقيق الأهداف المرجوة.

2 - طريقة إدارة المؤسسات تعمل وفق رؤية وفلسفة تتفق مع أيديولوجية وثقافة المجتمع، وذلك حرصاً على التكامل مع المؤسسات الرسمية والأهلية بما يعزز مستوى التواصل معها.

3 - تراعي التواصل والعلاقات مع المؤسسات المختصة ومختلف المستويات الإدارية والفنية والتقنية، والمشاركة في تنفيذ الخطط التنموية المجتمعية العامة والمساهمة في إنجاحها.

4 - تعتمد طريقة إدارة المؤسسات المنهج العلمي في إدارة وتنفيذ البرامج وخطط العمل المحددة الأهداف التي تسعى لتحقيقها المؤسسات الاجتماعية بمختلف تخصصاتها.

5 - تعمل طريقة إدارة المؤسسات من خلال عمليات وخطوات متناسقة ومتكاملة ومترابطة وفق الظروف والإمكانيات المتاحة، وذلك بما يتناسب مع قدرات وموارد المؤسسة المادية والبشرية.

6 - إن طريقة إدارة المؤسسات تعمل وفق معايير وشروط تنظيمية وتنسيقية محكمة وخطة واضحة، ومجال عمل محدد الأهداف من خلال أفضل الطرق والأساليب العلمية في الإدارة.

7 - تؤكد على المشاركة الفاعلة في القرارات الإدارية والتنظيمية في المؤسسات، وإرساء نظم وتكتيكات وتكنيكات محكمة تحقق نمو ونهضة وتقدم المؤسسات في المجتمع.

8 - أنها تعمل على إنجاز الأعمال وتحقيق أهداف المؤسسات بأقل التكلفة المال والجهد والوقت، وذلك من خلال توظيف القدرات المادية والبشرية بأفضل أسلوب عمل، والتكاثف والتساند والتنسيق بين كافة العاملين من الأخصائيين الاجتماعيين وغيرهم.

ومن ذلك، يتأكد مدى فاعلية الالتزام بتطبيق الاعتبارات الأساسية في طريقة إدارة المؤسسات الاجتماعية، حيث ظهر أنها تؤثر إلى حد بعيد على النجاح في تحقيق أهداف المؤسسة الاجتماعية، ولأن هذه الاعتبارات لها دور مهم في توجيه وإرشاد الأخصائي الاجتماعي في مجال إدارة المؤسسات، للممارسة المهنية لمهنة الخدمة الاجتماعية على الوجه الصحيح. كما يمكن استخلاص قاعدة مفادها أن الاعتبارات الأساسية في الخدمة الاجتماعية مبنية على معطيات ومتغيرات تتصل بالمجتمع وسماته وخصائصه، وهي نتاج لتفاعلاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية والإيديولوجية، ويتحدد من خلالها الوسائل والطرق والأدوات التطبيقية المستخدمة على مستوى قطاعات وفئات وشرائح المجتمع.

ولعل من المفيد هنا أن نقسم الاعتبارات الأساسية في التطبيقات العملية لطرق

الخدمة الاجتماعية إلى ثلاثة أقسام، وذلك على النحو التالي:

أ - **القسم الأول:** اعتبارات أساسية مهنية لها علاقة بالممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، والتطبيقات العملية للأسس والقواعد والمبادئ والمعايير الأخلاقية المتفق بشأنها كأساس للعمل المهني.

فالاعتبارات الأساسية المرتكزة على المهنية لها علاقة بالممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، والتطبيقات العملية للأسس والقواعد والمبادئ والمعايير الأخلاقية المتفق بشأنها كأساس للعمل المهني، حيث تتضمن الخدمة الاجتماعية التعليم التخصصي لممارسة المهنة والتدريب المهني الميداني على تطبيقاتها العملية، وتنمية المهارات المتعلقة بمجموعة واسعة من المجالات المهنية والخدمات الاجتماعية وسبل تقديم أوجه الرعاية للأفراد والجماعات والمجتمع، وفق المناهج العلمية الدقيقة المقننة، وتعتمد ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية في مؤسسات المجتمع على تعلم أسس وقواعد ومبادئ وفلسفة المهنة وطرق وأساليب ممارستها، ويعد ذلك جزءاً لا يتجزأ من البنية التعليمية لتخصص الخدمة الاجتماعية الوطنية، ولأنها تقع ضمن الأهداف والغايات المجتمعية المعتمدة في التخصصات العلمية بمختلف الجامعات والكليات التخصصية، ومن خلال تسهيل دراسة التخصص وفق احتياجات مؤسسات المجتمع وسوق العمل.

ولذلك يتطلب الأمر أن تكون الاعتبارات الأساسية المهنية لممارسة الخدمة الاجتماعية على النحو التالي:

1 - أن تقوم ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية بالاستناد على الأسس والمبادئ والقواعد المهنية للخدمة الاجتماعية، ودون الإخلال بفلسفتها الأساسية المعتمدة للمهنة.

2 - أن يقوم بممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية المختصون المؤهلون من الأخصائيين الاجتماعيين الذين تم تأهيلهم علمياً وفكرياً وتربوياً في المؤسسات العلمية

المتخصصة.

3 – أن تمارس مهنة الخدمة الاجتماعية في مؤسسات رسمية متخصصة تتوافر فيها الخصائص والبنية الأساسية لتطبيقاتها المهنية العملية.

4 – مواكبة التطور المهني السريع في مجالات العمل الاجتماعي، وأن يتم ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية، وفق أحدث الأساليب العلمية المهنية والتخصصية.

5 – مراعاة التطور الذي تشهده احتياجات الأفراد والجماعات في المجتمع، من حيث تنوع وتزيد المتطلبات المعيشية والقدرة على إشباع تلك الاحتياجات.

ب – **القسم الثاني**: الاعتبارات الأساسية العامة ولها علاقة بأيديولوجية المجتمع وموروثه الاجتماعي والثقافي، ومكوناته وتركيبته الاجتماعية، والأنساق المجتمعية المتعارف عليها بين أفراد المجتمع، حيث يقوم هذا القسم على اعتبارات أساسية محددة في ركائز أساسية مبنية على أسس اجتماعية وثقافية وأيديولوجية في المجتمع، وتراعى فيها خصائصه ومكوناته الاجتماعية، وتتخذ من الأنساق المجتمعية المتعارف عليها والمقررة في المجتمع دليل في التفاعل الاجتماعي والمهني.

وفي هذا القسم يمكن تحديد الاعتبارات الأساسية لممارسة الخدمة الاجتماعية، على النحو التالي:

1 – أن تتوافق ممارسة الخدمة الاجتماعية وتطبيقاتها العملية مع أيديولوجية المجتمع وأفكاره ورؤيته لقضاياه الاجتماعية.

2 – مراعاة ثقافة المجتمع فإن لها تأثيرات عميقة في حياة الأفراد والجماعات وتفاعلاتهم وحراكهم ونشاطهم الاجتماعي المتنوع على مختلف المستويات.

3 – أن يكون بناء خطط وبرامج العمل المهنية للخدمة الاجتماعية يتوافق مع القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع.

ج - **القسم الثالث:** الاعتبارات الأساسية الإنسانية والاجتماعية التي لها علاقة بالاعتماد المتبادل والتعامل المباشر مع الوحدات الإنسانية الفرد والجماعة والمجتمع. وفي هذا القسم تكون الاعتبارات الأساسية لممارسة الخدمة الاجتماعية، مبنية على الجانب الإنساني والاجتماعي، وعلى النحو التالي:

1 - أن ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية تقوم على أساس احترام كرامة الإنسان.

2 - أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه ويتجه نحو العيش في جماعات.

3 - مراعاة خصائص وسمات الوحدة الإنسانية وتميزها عن غيرها من الوحدات.

■ المبحث الرابع: أهم الاعتبارات الأساسية للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في المجتمع الليبي.

يؤكد تاريخ الخدمة الاجتماعية في ليبيا أن البدايات الأولى لتدريسها لطلاب المعاهد المتوسطة ومن ثم المعاهد العليا والكليات الجامعية، أخذ أسلوب التدرج عبر مراحل تاريخية متفاوتة، وتعود النشأة الأولى لمعهد الخدمة الاجتماعية بمدينة بنغازي في منتصف عقد الستينيات في القرن العشرين، ثم توالى بعد ذلك التاريخ التوسع في تدريسها وممارستها بصفة رسمية في مجالات العمل الاجتماعي والخدمات الاجتماعية.

وتتميز مهنة الخدمة الاجتماعية بأن ممارسة نشاطاتها تقوم على مبادئ وأسس تحفظ كيان وكرامة الإنسان، ويجب أن ندرك جميعاً أن الاعتبارات الأساسية لها دور مؤثر ومهم في تطبيقاتها العملية وممارستها المهنية بطرقها ومجالاتها، بل أن الأهم من ذلك مدى الالتزام بتلك الاعتبارات فالمسؤولية الملقاة على عاتق الأخصائي الاجتماعي المطبق لها مسؤولية كبرى، ذلك إن عليه الالتزام بما جاءت به مهنة الخدمة الاجتماعية من أسس ومبادئ وقواعد عملية وجب تطبيقها وعدم الإخلال بها حرصاً على تحقيق الغايات التي وجدت لأجلها، ودفعاً باتجاه العمل بمهنية واحترافية دقيقة مراعاة للممارسة العامة

الصحيحة للمهنة.

فالتطورات التي شهدتها معظم مجالات الحياة والأساليب المعيشية لدى الأفراد وتطور أنماط العلاقات الاجتماعية بين مختلف مكونات المجتمع، وخاصة ما حدث في السنوات الأخيرة في مختلف المجتمعات الإنسانية من تغيرات في مختلف مجالات الحياة، والمجتمع الليبي لم يكن بمنئا عن ذلك فقد شهد العديد من التحولات والتغيرات العميقة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فضلا عن التطورات التي نجمت عن أحداث التغيير لثورة 17 فبراير وما تعرضت له مختلف المجالات الحياتية للمجتمع الليبي.

ولذلك يتأكد للمتتبع لتطورات الحياة المهنية للممارسين لمهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمع الليبي سواء من الخبراء المختصين في الوظائف القيادية بمؤسسات الدولة أم الأخصائيين الاجتماعيين الممارسين المهنيين في مختلف القطاعات النوعية لمجالات العمل الخدمي الاجتماعي والمدرسي والصحي، وغير ذلك من التخصصات، يلاحظ بأن الاعتبارات الأساسية للخدمة الاجتماعية تعد الإطار المهني والاجتماعي للممارسة المهنية المقننة في المجتمع. وذلك بناءً على أن لكل مجتمع إيديولوجيته وتركيبته ومكوناته الاجتماعية، وموروثاته الثقافية التي يستند عليها أفراده في علاقاتهم الاجتماعية وتعاملاتهم، ويدخل جزء كبير منها ضمن سياساته وتشريعاته العامة التي تنظم مختلف نواحي الحياة بتفرعاتها وتنوعاتها ومستوياتها المتعارف عليها لدى كل المجتمعات الإنسانية.

ومن حيث الأساس التكويني للمجتمع الليبي فإنه "يتكون من تنوع عرقي وثقافي سكاني مختلف وهذا فرضه موقعه الجغرافي بين الشمال والجنوب وبين المشرق العربي، والمغرب العربي، فليبيا هي في الواقع بوابة مهمة جداً بين ثلاث قارات جغرافية مهمة وهي أفريقيا وأوربا وأسيا، ... لذلك فإن مكونات ليبيا البشرية التاريخية كانت مستقلة بذاتها ولكنها اليوم مندمجة ومتفاعلة ومتواصلة، بحكم قوانين المواطنة والعمل والعلاقات

الاجتماعية الإنسانية مثل المصاهرة والزواج، والسكن والتعليم مما أسهم في اندماج هذه المكونات السكانية في وطن وبلد واحد" (الحوات، 2021، 42).

إن خصوصية المجتمع الليبي بوصفه المجتمع العربي المسلم الذي يتميز بسمات وخصائص من حيث أصول مكوناته البشرية العربية والبربرية والإفريقية، والتركيبة الاجتماعية التي تربطها روابط الدم وصلات وشائج النسيج الاجتماعي العميق الذي انعكس في قوة العلاقات الاجتماعية، إلى جانب ذلك وحدة الدين في العقيدة الإسلامية والمذهب، فضلا عن العديد من الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تمثل مصدر قوة وتماسك مجتمعي رصين. "إن الدين والقبيلة والعلاقات الاجتماعية شكلت المجتمع الليبي وجعلت منه مجتمع له خصوصية ميزته عن بقية المجتمعات الأخرى، وهذه الخصوصية ما هي إلا نسق من القيم والمبادئ الأخلاقية التي تعارف عليها المجتمع الليبي على مر السنين، وما أفرزته بعض الظروف والأحداث التي عاشها المجتمع الليبي خلال فترة من الزمن" (عريبي وبن حليم، 2015، 100).

إن تأسيس وبناء الاعتبارات الأساسية لمهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمع الليبي ينطلق من معطيات ذات خصوصية مجتمعية لها علاقة بكل العناصر التي تمت الإشارة إليها آنفاً، إضافة إلى ذلك فإن بوابة الممارسة المهنية والتطبيقات العملية تعد الأساس في تحقيق أهداف وغايات مختلف القطاعات الحيوية الخدمية المدرسية والطبية وغيرها، فهي الدليل والإطار العام في ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية، وعليه فإن أهميتها مسألة لم تعد محل جدل في تطبيقاتها في أي مجال من المجالات المقررة والمعتمدة ضمن مجالات العمل الاجتماعي، والقطاعات النوعية للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، ولقد أثبتت التجارب التطبيقية والمعاصرة لطرق الخدمة الاجتماعية، وبما لا يدع مجالاً للشك أن العمل وفق اعتبارات أساسية يعد بداية التقدم الفعلي والحقيقي والعملي لمجالات الممارسة المهنية المنشودة.

إن الخدمة الاجتماعية في المجتمع الليبي خلال المرحلة الراهنة تحتاج إلى عملية تفعيل وإصحاح وتدقيق للاعتبارات الأساسية التي تقوم عليها، ويجب أن تتناسب مع الواقع المجتمعي الاجتماعي والثقافي والسياسي والإيديولوجي، إلى جانب العادات والتقاليد والأعراف الموروثة، وذلك لأهمية دورها الحيوي في نجاح الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وتحقيق أهدافها السامية لأجل خدمة شئون المجتمع، ولكي يتم تفعيل الاعتبارات الأساسية في الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية يجب الحث عليها وإدراجها ضمن برامج التدريب الميداني للطلبة وتدريب الأخصائيين الاجتماعيين على ممارستها والعمل بها، وذلك لفاعليتها في ضبط نشاطاتهم وكفاءة أدائهم المهني المنوط بهم.

ويمكن استخلاص أهم الاعتبارات الأساسية لمهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمع الليبي، على النحو التالي:

- أولاً: أن المجتمع الليبي يدين بدين الإسلام ويلتزم بما جاء به من أسس وقواعد وتعاليم تنظم كافة مجالات الحياة الإنسانية والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد والأسر والجماعات في المجتمع.
- ثانياً: أن المكونات الاجتماعية للمجتمع مترابطة، وتتميز بنسيج اجتماعي متماسك يقوم على روابط الدم والقربى والمصاهرة، ويعكس وحدة وطنية واحدة متجانسة.
- ثالثاً: أنه يتميز عن غيره من المجتمعات بطبيعة وخصائص وعادات وتقاليد وأعراف اجتماعية، وموروثات ثقافية راسخة تعارف عليها المجتمع، وتوارثتها الأجيال عبر حقب تاريخية متوالية منذ زمن.
- رابعاً: أن التركيبة السكانية والاجتماعية للمجتمع متقاربة في العديد من الجوانب الحياتية والمعيشية، ومن حيث الأوضاع والأحوال الاجتماعية والاقتصادية التي تعكس مستوى متوسط موحد.

- خامساً: يتميز المجتمع بالعديد من الخصائص الديموغرافية في جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية.
- سادساً: أن مهنة الخدمة الاجتماعية منذ بدايتها في ليبيا، أخذت أسلوب التدرج المرحلي في تدريسها وممارستها في مختلف مجالات العمل الاجتماعي، وتشكلت بذلك للمهنة مكانة واعتراف مجتمعي عبر فترات زمنية ترسخ خلالها نموذجها المهني الخاص بها في المجتمع الليبي.
- سابعاً: تقوم الخدمة الاجتماعية على فلسفة وأسس ومبادئ وقيم أخلاقية تتفق مع أيديولوجية وثقافة وعادات وتقاليد المجتمع، وهذا يقوي إلى حد كبير تفاعل وتماسك وترابط مكوناته الاجتماعية.
- ثامناً: أخذت مهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمع الليبي مكانتها بين المهن الخدمية التخصصية الأخرى، وبذلك ظهرت أهميتها وضرورتها، ودورها التنموي والحيوي في خدمة شئون المجتمع.
- تاسعاً: إن مهنة الخدمة الاجتماعية منذ أن بدأت ممارستها في مؤسسات المجتمع الليبي، أخذت أسلوب التدرج في جانب تدريسها وممارستها في مختلف مجالات العمل الاجتماعي.

■ **أهم النتائج:**

1 - أظهر هذا البحث أهمية الاعتبارات الأساسية في الممارسة المهنية والتطبيقات العملية لمهنة الخدمة الاجتماعية في مختلف مجالات العمل الاجتماعي في المؤسسات الليبية.

2 - ضرورة الاهتمام بتدريب وتأهيل طلبة الخدمة الاجتماعية والأخصائيين الاجتماعيين العاملين في القطاعات الخدمية والمؤسسات الاجتماعية على الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في إطار تفعيل الاعتبارات الأساسية.

3 - إن الاعتبارات الأساسية تؤدي إلى التزام الأخصائي الاجتماعي بالممارسة المهنية الصحيحة وتطبيقات عملية للأدوار الحيوية المعتمدة ضمن البناء المعرفي لمهنة الخدمة الاجتماعية.

4 - إن الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في المنظمات الإنسانية والمؤسسات الاجتماعية تعكس مدى تطور التطبيقات العملية، وتزايد اهتمام المجتمع بضرورتها في مجالات العمل التعليمي والصحي والخدمي والاجتماعي.

5 - للاعتبارات الأساسية في الخدمة الاجتماعية دور حيوي وفعال في تمكين الخبراء والمختصين والأخصائيين الاجتماعيين التغلب على التحديات والصعوبات والمشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع.

■ **التوصيات:**

1 - إقرار الميثاق الوطني للاعتبارات الأساسية العلمية والإنسانية والأخلاقية التي تنظم الممارسة المهنية والتطبيقات العملية لمهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمع الليبي.

2 - إظهار أهمية الاعتبارات الأساسية للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وتطبيقاتها العملية، والالتزام بالأسس والمبادئ والقواعد المهنية المعتمدة للعمل، ومطالبة المسئولين في المؤسسات التخصصية بمختلف مجالات العمل الاجتماعي والصحي والتعليمي الدفع في هذا الاتجاه، حرصاً على تحقيق الغايات والأهداف المهنية المنشودة في المجتمع.

3 - تدريب وتأهيل طلبة الخدمة الاجتماعية والأخصائيين الاجتماعيين العاملين في القطاعات والمؤسسات الاجتماعية على ممارسة مهنة للخدمة الاجتماعية في إطار الاعتبارات الأساسية للخدمة الاجتماعية في المجتمع الليبي.

4 - إجراء الدراسات والبحوث العلمية حول سبل تطوير ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية بما يواكب التطورات والتحولات الجديدة التي يشهدها المجتمع الليبي.

■ **المصادر والمراجع:**

1 - جماعة من كبار اللغويين العرب، (1988م)، المعجم العربي الأساسي، (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم).

2 - نخبة من العلماء، (1441ه)، المختصر في تفسير القران الكريم، (مكة المكرمة: دار المختصر للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة).

3 - محمد الطاهر المنصوري، (2018م)، مقدمة ابن خلدون، (صفاقس: دار صاد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى).

4 - طلعت مصطفى السروجي، (2010م)، الخدمة الاجتماعية الدولية، (القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، الطبعة الأولى).

5 - عبدالمجيد بن طاش محمد نيازي، (2000م)، مصطلحات ومفاهيم إنجليزية في الخدمة الاجتماعية، (الرياض: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى).

6 - محمود حسن،(_____)، مقدمة الخدمة الاجتماعية، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الثانية).

7 - محمود حسن،(_____)، مقدمة الخدمة الاجتماعية، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الثانية).

8 - سيد أبوبكر حسانين، (1974م)، مقدمة في الخدمة الاجتماعية، (طرابلس: منشورات الجامعة الليبية).

9 - علي أحمد عطية، (2018)، السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي، (طرابلس: منشورات جامعة طرابلس، الطبعة الأولى).

10 - أحمد مصطفى خاطر، الخدمة الاجتماعية مناهج الممارسة – مجالات العمل (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث).

11 - عقيل حسين عقيل، ووحيدة علي الهادي، (2006م)، خدمة الفرد قيم وحداثة، (طرابلس: منشورات جامعة طرابلس، الطبعة الأولى).

12 - عقيل حسين عقيل، ووحيدة علي الهادي، (2006م)، خدمة الفرد قيم وحداثة، (طرابلس:

منشورات جامعة طرابلس، الطبعة الأولى).

13 - إبراهيم عبدالهادي محمد المليجي، (ـــــــــــــ)، تنظيم المجتمع من منظور الخدمة الاجتماعية رؤية واقعية، (الإسكندرية: مطبعة البحيرة).

14 -

15 - علي الهادي الحوات، (2021م)، المجتمع الليبي التراث والثقافة عبر التاريخ، (طرابلس: منشورات مركز الدراسات الاجتماعية، الطبعة الأولى).

16 - أسماء سالم عريبي وسالمة إمحمد بن حليم، (2015م)، القيم الأخلاقية ودورها في ضبط المجتمع الليبي واستقراره، المؤتمر العلمي الأول لكلية الآداب جامعة طرابلس، الجزء الأول، (طرابلس: منشورات جامعة طرابلس).